

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299

Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة والثلاثون

نواكشوط، موريتانيا، 25 – 29 يونيو 2018

الأصل : عربي

EX.CL/1080(XXXIII)

الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

تقرير فلسطين والشرق والوسط للفترة
من 01 يناير 2018 الى 30 يونيو 2018

أولا- المقدمة:

1- يتابع الاتحاد الافريقي عن كثب التطورات السياسية والميدانية في فلسطين المحتلة، ويلاحظ تفاقم الاوضاع على الارض، وتصاعد وثيرة العنف والانتهاكات الاسرائيلية وجرائم الاحتلال تجاه المدنيين العزل، الذين يخرجون في مسيرات سلمية معبرين عن مطالبهم الشرعية التي يضمنها القانون والشرعية الدولية، ويستهجّن حالة الاستهداف القسري المميت، وتنفيذ الاعدام الميداني بحقهم من خلال قناسة جيش الاحتلال الاسرائيلي على حدود قطاع غزة وباقي الاراضي الفلسطينية، على مرأى ومسمع العالم، منتهكا بذلك كافة العهود والمواثيق الدولية النازمة لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

2- حيث ان الاوضاع الحالية في فلسطين المحتلة تشهد حالة انسداد في الافق السياسي، علاوة على ارتفاع وتيرة العنف الممارس من قبل الاحتلال، منذ اعلان الادارة الامريكية نقل سفارتها لمدينة القدس الفلسطينية المحتلة نهاية العام الماضي. هذا القرار الامريكي الذي جانب الصواب، والذي نرفضه، تعدى على كل المقررات الشرعية في هذا الخصوص، والذي يتعارض مع الاجماع الدولي حول وضعية القدس المحتلة، وضع الحل السلمي للصراع على اساس حل الدولتين على المحك، حيث لا قبول لدولة فلسطينية دون القدس، ولا حل للدولتين باستثناء القدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين. كما أن تصاعد الاجراءات الامريكية ضد دولة فلسطين في ظل الادارة الامريكية الحالية، أصبح ينبأ بتراجع فرص تحقيق السلام في المنظور القريب. في غياب وساطة امريكية يرفضها الفلسطينيون بسبب انحيازها المطلق لاسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال .

3- وفي هذه الاثناء تستمر التجاوزات والممارسات التعسفية ضد الشعب الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال وجماعات المستوطنين، وتزداد وتيرتها في ظل اطلاق العنان للاحتلال الاسرائيلي من قبل الادارة الامريكية الحالية التي تتغاضى عن هذه الانتهاكات، وفي المقابل تضيق الادارة الامريكية الخناق على الفلسطينيين والقيادة السياسية لجرهم الى القبول بالشروط والظروف التي تنوي تقديمها في اطار ما يسمى صفقة القرن التي تعطي تصور امريكي لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، هذا التصور اصبح جليا للجميع بأنه سيكون متحيز للجانب الاسرائيلي ومناقض للقرارات الشرعية الخاصة بالقضية الفلسطينية. وهذا ما جعل القيادة الفلسطينية تصرح مسبقا برفضها لهذه الصفقة المنوي طرحها والسماه بصفقة القرن.

4- اذ يتعرض الشعب الفلسطيني الى الحصار المستمر، ومصادرة الاراضي بصفة ممنهجة لصالح خطة الاستيطان الاسرائيلي التوسعية الهادفة الى تقطيع اوصال الدولة الفلسطينية الى كينتونات غير متواصلة جغرافيا، وتهجير المواطنين من مناطق القدس الشرقية والاعوار ضمن اطار سياسية التطهير العرقي التي تنتهجها اسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال. بغاية الوصول الى الفصل التام للسكان الفلسطينيين في معازل سكنية على أسس عرقية. ومضاغفة الاستيطان حول مدينة القدس ومحاولة عزل مدينة القدس عن محيطها العربي وخطة فصلها نهائيا بموجب جدار الفصل العنصري، واستكمال بناء جدار الفصل. والتي بموجبها اصبح الشعب الفلسطيني يعيش حالة سياسة فصل عنصري فعلي (ابرتهايد)، في إطارها يطبق نظام خاص

باليهود ونظام خاص بالفلستينيين الذين يعيشون تحت احتلالها، متبعة بذلك تمييزا على اساس عنصرى. وهو أمر لا يمكن السكوت عنه، ويشكل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني.

- 5- وامام هذه الحالة اصبح المجتمع الدولي مدعوا للتدخل العاجل لتأمين حماية دولية للشعب الفلستيني. حيث ان استمرار هذا الوضع القائم حاليا اصبح يثير تساؤلات أخلاقية تجاه منظومة القيم الدولية. ولا يمكن تصور ترك الشعب الفلستيني وحيدا امام هذا التعدي اليومي على السكان والاراضي والمقدسات. واننا ندعو مجلس الامن الدولي الى القيام بمسؤولياته تجاه الحالة في فلستين بتوفير الحماية الدولية، والعمل على إتخاذ إجراءات حاسمة في ضمان السلام والاستقرار في فلستين من خلال دعوة اسرائيل للبدء بالمفاوضات طبقا لقواعد الشرعية الدولية والمبادرة العربية وفق سقف زمني محدد وبرعاية دولية متعددة الاطراف، تفضي للوصول الى حل الدولتين وترسيم الحدود وفقا لحدود عام 1967 بما فيها القدس الشرقية عاصمة دولة فلستين.
- 6- وفي هذا الصدد نطالب المجتمع الدولي والادارة الامريكية والقوى الفاعله والوسيطه في السعي لإيجاد حل للصراع ما بين الفلستينيين والاسرائيليين الى استغلال مبادرة السلام التي تقدم بها الرئيس الفلستيني محمود عباس في خطابه امام مجلس الامن في شهر فبراير، والتي تطرح مقترحا عادلا لتحقيق السلام طبقا لمقررات الشرعية الدولية والمبادرة العربية ومقررات الاتحاد السابقة ذات الصلة. حيث اننا نؤمن بوجود رغبة حقيقية للسلام من قبل القيادة الفلستينية، التي تتخذ من المقاومة السلمية والمفاوضات والدبلوماسية استراتيجية للوصول الى الاستقلال وقيام الدولة الفلستينية وعاصمتها القدس الشرقية. بينما نلاحظ سياسات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية، ومواقفها المتعنتة الراضة بصراحة لحل الدولتين طبقا للشرعية الدولية ومبادرات السلام. مستغلة هذا الجمود في العملية السلمية لتضاعف من الاستيطان في اراضي دولة فلستين ومصادرة اراضيها، ومحاولة تهويد المدينة المقدسة وتهجير ساكنيها وفرض واقع جغرافي وديمغرافي مغاير، في سعيها لفرض سياسية الامر الواقع. والتي من شأنها ان تنهي اي فرصة حقيقية لتحقيق السلام طبقا لمبدأ حل الدولتين.
- 7- ويجدد الاتحاد الافريقي من خلال قمته الحالية التضامن مع حق الشعب الفلستيني في نيل حريته واقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. معتبرا أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي , لانهاء الاحتلال الاسرائيلي لكامل الاراضي الفلستينية والعربية المحتلة عام 1967, بما يؤمن احلال السلام والامن في المنطقة وبما يمكن فلستين من اثبات حقها في الوجود كدولة محورية في المنطقة تجمع كثير من تاريخ الانسانية والديانات ومهد الانبياء والرسالات والحضارات التي يجب ان يحافظ عليها العالم.

ثانيا- الايضاع في القدس المحتلة والاستيطان:

- 8- ان الإعلان الأمريكي الأخير القاضي بنقل السفارة الامريكية الى القدس المحتلة وتنفيذه في ذكرى النكبة. في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات 476 (1980) و478 (1980) و2334 (2016) شكل تجاوزا للشرعية الدولية وقراراتها والتعهدات الامريكية التي سبق وقدمت في رسالة التطمينات للجانب الفلستيني سنة 2000، عدا عن كونه انتهاكا جسيما للقانون الدولي، واجراءا متمردا على أسس ومرتكزات ومواثيق المنظومة الدولية. أن هذا القرار شكل تعدي مباشر على الشعب الفلستيني وحقوقه الوطنية العادلة والمشروعة، وفي ذات الوقت يعد مكافأة للاحتلال على انتهاكاته وجرائمه، خاصة انه يتزامن مع ذكرى النكبة التي حلت بالشعب الفلستيني والمستمره الى حينه .

- 9- يجدد الاتحاد الإفريقي رفضه لهذا الإعلان الذي سبق واعتبره عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام في المنطقة، ويطالب المجتمع الدولي بتأكيد رفض هذا الإعلان وتبعاته، وتحويل الإجماع الدولي على رفضه إلى آليات عملية لحماية السلام وحل الدولتين وحقوق الشعب الفلسطيني، وتأكيد كافة الدول اعترافها بأن القدس الشرقية المحتلة هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي عاصمة دولة فلسطين، وامتناع جميع الدول عن نقل سفاراتها إلى مدينة القدس، لما لهذا الإجراء من أثر عميق على إنهاء فرصة السلام على أساس مبدأ حل الدولتين. وعلى إشعال فتيل الحرب الدينية وتحويل الصراع في المنطقة من سياسي إلى ديني .
- 10- أن هذا الإعلان الأمريكي بشأن القدس، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وتصريحات أركان الإدارة الأمريكية المُحازة للاحتلال وإنتهاكاته وسياساته، شجعت حكومة اليمين في إسرائيل على تسريع خطواتها الهادفة إلى تغيير الواقع القائم في المدينة المقدسة وفصلها تماماً عن محيطها الفلسطيني، بما يؤدي إلى قطع الطريق على أية حلول سياسية للصراع على أساس حل الدولتين. وهذا يستدعي من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة اتخاذ إجراء عاجل للتصدي لهذه المشاريع التهويدية، خاصة في مدينة القدس. حيث إن الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو تعتبر المواقف الأمريكية المُحازة بمثابة ضوء أخضر لتسارع الإستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتهويدها وصولاً إلى رسم خارطة المصالح الإسرائيلية النهائية في أرض دولة فلسطين وفرضها كأمر واقع مُسلم به وغير قابل للتفاوض.
- 11- إثر هذا الإعلان تتابعت المصادقات من قبل الحكومة الإسرائيلية على مشاريع استيطانية ضخمة من شمال الضفة إلى جنوبها، حيث أعرب وزير الداخلية الإسرائيلي عن موافقته على بناء مدينة للمستوطنين قرب مدينة قلقيلية، والمصادقة على بناء 3000 وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة (غيلو) والتجمع الاستيطاني (غوش عتصيون) جنوب القدس المحتلة. هذه الهجمة الاستيطانية تواكبها عمليات ضخمة من شق الطرق الاستيطانية على امتداد الأرض الفلسطينية، وهو من شأنه أن يخلق توأماً بين المستوطنات المختلفة، ويؤدي إلى إقامة دولة للمستوطنين متصلة جغرافية بالعمق الإسرائيلي، وفي ذات الوقت يغلق الباب نهائياً أمام قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.
- 12- في شهر فبراير صادقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على (مشروع قانون اقتطاع رواتب الشهداء والأسرى الفلسطينيين)، وقررت لجنة التشريعات الوزارية دعم مشروع قانون يسمح بسحب اقامات المقدسين في إطار مخططات التهجير القسري للفلسطينيين من القدس المحتلة. وفي السياق أيضاً تأتي الحملة التي أطلقها الحزب الحاكم في إسرائيل، الداعية إلى (فرض السيادة) الإسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة وضم منطقة الأغوار، تحت شعار (متحدون من أجل السيادة، والليكوذ يصنع التاريخ). هذا يأتي في ظل التنافس بين أركان الأحزاب اليمينية الحاكمة على طرح مشاريع القوانين الهادفة إلى فرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة
- 13- كما صادق الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 2018/02/12 على تطبيق القانون الإسرائيلي على المؤسسات الأكاديمية في المستوطنات الجاثمة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا القانون يُعتبر حلقة في سلسلة القوانين التمييزية العنصرية في سياق سياسة إحتلالية معلنة ترمي إلى الضم التدريجي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة لدولة الإحتلال. حيث أن مد الولاية التشريعية للكنيست الإسرائيلي على إقليم دولة فلسطين المحتلة، يعتبر انتهاكاً جسيماً لكافة قرارات الشرعية الدولية وأخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 الصادر في كانون أول 2016، وانتهاكاً لكافة المعاهدات الدولية الناظمة للقانون الدولي الإنساني، والتي تلزم سلطات الدولة القائمة بالاحتلال بواجب احترام النظام القانوني السائد في الإقليم المحتل. ففي الوقت الذي يقر به

الكنيست هذا القانون، تصعد سلطات الإحتلال الإسرائيلي من حملاتها ضد المنهاج الفلسطيني والمدارس التي تعتمد في القدس الشرقية المحتلة، وتواصل حربها على المؤسسات الأكاديمية، وحصارها ومحاولة عرقلتها للمسيرة التعليمية الفلسطينية بمستوياتها كافة، هذا بالإضافة إلى عمليات هدم المدارس وحرمان مئات الأطفال والطلبة الفلسطينيين من مقاعد الدراسة.

14- قررت محكمة الإحتلال العليا نهاية شهر ابريل الماضي تهجير سكان التجمع البدوي في الخان الأحمر شرق مدينة القدس المحتلة، لتنفيذ جريمة التهجير القسري الواسعة للتجمع، وهدم مساكنه والمدرسة الوحيدة فيه، هذا القرار يأتي ضمن مخططات إستعمارية إستيطانية هدفها توسيع وتعميق الاستيطان في المنطقة الشرقية للقدس المحتلة باتجاه البحر الميت. وهو يعد إجراء إستعماري وإستمراراً لعمليات تعميق الاستيطان الرامية الى الحد من الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة (مناطق ج) على طريق تهويدها، وهذا ما تؤكد المعطيات التي تنشرها المنظمات الأممية وجمعيات حقوق الانسان بما فيها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا)، التي تشير في تقاريرها الدورية الى حقيقة أن سلطات الإحتلال الاسرائيلي تخصص نظرياً فقط أقل من 1% من مساحة الارض الفلسطينية المحتلة المصنفة (مناطق ج) للتوسع والتطور الفلسطيني .

15- بينما تواصل الحكومة الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو تماذيتها في تعميق وتوسيع الإستيطان في المناطق المصنفة (مناطق ج). حيث يتم تنفيذ مخططات إستيطانية في شمال القدس وبالتحديد في منطقة قلنديا ومحيطها، وعمليات التوسع الجارية لمستوطنة (تل تسيون) ومخططات بناء أكثر من 400 وحدة استيطانية جديدة في المستوطنة المذكورة، هذا بالإضافة الى ما يجري من تحضيرات تقوم بها المؤسسات الاستيطانية للمصادقة على إطلاق المشروع الاستيطاني الضخم المسمى (E1)، والذي يغلق البوابة الشرقية للقدس ويعزلها تماما عن محيطها الفلسطيني، بشكل يتزامن أيضا مع عمليات التهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين من مدينتهم المقدسة ومنازلهم. ويهدف هذا المشروع الى تدعيم التواصل الجغرافي للمستوطنات المقامة في القدس، وفي المقابل عزل البلدات الفلسطينية في محيط القدس في كينتونات مغلقة غير قابلة للتوسع، وعزل القدس تماما عن الضفة الغربية.

16- وبحماية ودعم وتشجيع الحكومة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة، تتصاعد العمليات الإرهابية التي تقوم بها جماعات يهودية متطرفة ضد المواطنين الفلسطينيين العزل وأرضهم وممتلكاتهم في تكامل واضح للأدوار بين جيش الإحتلال وميليشيات المستوطنين المسلحة، ففي الوقت الذي تقوم قوات الإحتلال بالسيطرة فيه على مئات الدونمات الفلسطينية بهدف تخصيصها للإستيطان في وضح النهار، تقوم الميليشيات الاستيطانية بالإعتداء على الممتلكات الفلسطينية وتخريبها، كان آخرها ما أقدمت عليه قوات الإحتلال في قرية "بردلة" بالأغوار الشمالية من تجريف واسع لمئات أشجار الزيتون والمحاصيل المختلفة في أرض فلسطينية مهددة بالمصادرة تبلغ مساحتها 35 دونماً.

17- وفي انتهاك لحرمة الفلسطينيين، الاحياء منهم والاموات، قامت قوات الاحتلال بالإعتداء على مقبرة باب الرحمة الاسلامية التاريخية وإقتطاع الجزء الشمالي الشرقي منها كمقدمة لتهويده بالكامل لصالح مشاريع التوسع الإستيطاني العنصرية في المدينة المقدسة، تمهيداً لبناء مشروع القطار المعلق في باب الأسباط. كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمنع رفع العلم الفلسطيني خلال مسيرة "أحد الشعانين" في مدينة القدس المحتلة، والاعتداء بالضرب على المشاركين في المسيرة وذلك يشكل دليل على ما يتعرض له الشعب الفلسطيني بمسيحييه ومسلميه من قمع وتكيد وعدوان متواصل، وتضييقات مستمرة على حريته في الوصول إلى الأماكن المقدسة. ويعكس أيضا حجم التمييز العنصري الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحق المسيحيين والمسلمين، الذي يشمل أيضا الاعتداءات المتكررة على دور العبادة نفسها، وهو ما يحدث بشكل يومي ضد

الكنائس والمساجد، وفي مقدمتها كنيسة القيامة والمسجد الأقصى، كان اخرها محاولة فرض سلطة الاحتلال للضرائب على الكنائس وممتلكاتها في القدس المحتلة.

18- وتتشدد الاجراءات القمعية والتنكيلية بالمواطنين الفلسطينيين العزل على الحواجز، وإغلاق الطرق على امتداد الضفة الغربية المحتلة، من شمالها الى جنوبها، خاصة في مدينة القدس، حيث يتم نشر تعزيزات عسكرية إضافية في القدس الشرقية المحتلة وشوارعها وأزقتها، وغيرها من الإجراءات القمعية كجزء من العقوبات الجماعية المفروضة على الشعب الفلسطيني، بهدف التصييق المستمر على ظروف حياتهم وتهجيرهم من اراضيهم. هذا بالإضافة الى القرارات الحكومية الاسرائيلية ضد مواطنين القدس، والتي كان اخرها قرار وزير الداخلية الاسرائيلية بتاريخ 2018/04/29 القاضي بسحب هوية نواب القدس الثلاثة في المجلس التشريعي ووزيرها الأسبق بحجة (عدم الولاء لإسرائيل)، كجزء لا يتجزأ من سياسة الاحتلال الهادفة الى تفرغ المدينة المقدسة من مواطنيها الفلسطينيين.

19- و اصبح جليا ان إسرائيل تدير نظاما قانونيا من مستويين في الضفة الغربية، يوفر معاملة تفضيلية للمستوطنين الإسرائيليين ويفرض شروطا قاسية على الفلسطينيين، يشكل هذا النظام نظام فصل عنصري (ابرتهاید). وفي الوقت الذي تتوسع فيه المستوطنات بوتيرة متصاعدة، دمرت السلطات الإسرائيلية 380 منزلا وممتلكات أخرى، ما أدى إلى تشريد 588 شخصا قسرا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كجزء من الممارسات التمييزية التي بموجبها ترفض اسرائيل تقريبا جميع طلبات تصاريح البناء المقدمة من الفلسطينيين. وواصلت إسرائيل توفير الأمن والخدمات الإدارية والإسكان والتعليم والرعاية الطبية لنحو 600 آلاف مستوطن يقيمون في مستوطنات غير مشروعة في الضفة الغربية، في حين يحظر القانون الإنساني الدولي على قوة الاحتلال نقل مدنييها إلى الأراضي المحتلة.

20- ويصعب على الفلسطينيين الحصول على تصاريح بناء، إن لم يكن ذلك مستحيلا، في القدس الشرقية وفي 60 بالمائة من الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الحصرية (المنطقة ج). دفع ذلك الفلسطينيين إلى تشييد مساكن وبنى تجارية معرضة باستمرار لخطر الهدم أو المصادرة من قبل إسرائيل على أساس أنها غير شرعية. ويتمتع الفلسطينيون في هذه المناطق بإمكانية الحصول على المياه والكهرباء والمدارس والخدمات الحكومية الأخرى بصفة محدودة وأكثر تكلفة من الخدمات نفسها التي توفرها الدولة للمستوطنين اليهود هناك.

21- كما صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءة الأولى على ما يسمى (قانون القومية) العنصري، الذي يفرق بشكل عنصري وتمييزي ضد أصحاب الأرض الفلسطينيين. قانون القومية يعتبر إسرائيل الوطن القومي لليهود والقدس عاصمة إسرائيل، وحق تقرير المصير حق لليهود فقط دون غيره هذا القانون يشكل خطورة بالغة في أبعاده ودلالته الاستعمارية التوسعية، وهذه المصادقة تؤكد علناً تكريس نظام الفصل العنصري من قبل اسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال. حيث انه يهمل كل ما هو عربي وفلسطيني ويتناقض مع القوانين الدولية ومبادئ حقوق الانسان من جهة. ويغذي مفاهيم الحرب الدينية في المنطقة والإرهاب من جهة ثانية، كونه يضفي الطابع الديني على الصراع.

22- وإزاء هذه الانتهاكات نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي الحرص على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، ومطالبة إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك الامتناع عن انشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس او نقلها الى المدينة المقدسة. وعدم الاعتراف بأي تغييرات على حدود الرابع من يونيو 1967، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

23- يشهد الوضع السياسي للصراع الاسرائيلي الفلسطيني جمود حالياً، وتوقف للمفاوضات السياسية. وإزداد هذا الجمود جراء الاجراءات الامريكية التي كرسست اوضاع احادية لصالح الجانب الاسرائيلي بإعلانها حول وضع مدينة القدس، وفي المقابل شكلت ضغوطاً وهجوماً على القيادة السياسية الفلسطينية. أن الإدارة الأمريكية الحالية تعمل على التماشي مع السياسة التي يتبناها الموقف الاسرائيلي المناهض للشرعية الدولية والقانون الدولي. حيث اظهرت اجراءات الادارة الامريكية نمطية اداء مستمرة متناسق مع السياسة الاسرائيلية. اضافة لإعلان القدس، اعلنت الادارة الامريكية اغلاق مكتب منظمة التحرير بواشنطن. كما قطعت مساعداتها المخصصة للونروا، وخفضت المساعدات المخصصة للفلسطينيين من 370 مليون دولار الى 60 مليون دولار، وتم إسقاط مصطلح الأرض المحتلة عن الحالة الوصفية والقانونية للأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحالة حقوق الإنسان في العالم لعام 2017، عند وصف الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. كما تم تنفيذ نقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس في الذكرى السبعين للنكبة .

24- وهناك رغبة إسرائيلية لتعميق الفجوة بين الجانبين الفلسطيني والأمريكي، وسياسة إسرائيلية هادفة الى تحميل الطرف الفلسطيني المسؤولية عن الفشل المتواصل لإطلاق عملية سلام جديدة. تجلت في محاولة تغيير قواعد اللعبة السياسية التفاوضية من قبل نتنياهو، والإنتقال على المفاهيم المعتمدة دولياً في مرجعيات السلام، وفي المقدمة ما تجرأ نتنياهو على إعلانه في تصريحاته، حين طالب الجانب الفلسطيني بما وصفه (الإعتراف بالأمر الواقع)، هذا بالاضافة الى حملة تحريض إسرائيلية واسعة النطاق ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس وخطاباته ومواقفه المعلنة. وان ما تقوم به اسرائيل على أرض الواقع من تغييرات عميقة تستهدف قضايا الحل النهائي تشمل الأرض وأصحابها، في محاولة احتلالية متواصلة لحسم تلك القضايا من طرف واحد وبقوة الاحتلال، وبشكل خاص التغييرات الحاصلة في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها.

25- اعلنت القيادة الفلسطينية بعدم اهلية الولايات المتحدة الامريكية للعب دور الوسيط النزيه في المفاوضات ما بينها واسرائيل، وان الادارة الامريكية قد عزلت نفسها بموجب اعلانها حول القدس وتنفيذ نقل السفارة اليها. ورفضت القيادة الفلسطينية المبادرة الامريكية للسلام في الشرق الاوسط والتي يطلق عليها صفقة القرن. وطالبت القيادة برعاية دولية متعددة الاطراف لأي مفاوضات سلام قادمة ما بين الطرفين وفقاً لمرجعيات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية .

26- في شهر فبراير قدم الرئيس الفلسطيني في خطابه امام مجلس الامن خطة عادلة للسلام مستنده الى مقررات الشرعية الدولية والاجماع الدولي في رؤيته لحل الصراع طبقاً لمبدأ حل الدولتين، وبشكل هذا الخطاب الذي ألقاه السيد الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن دفعة قوية لتجديد فرص تحقيق السلام بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني عن طريق المفاوضات على أساس حل الدولتين، وان فرصة السلام الحقيقية التي وفرها خطاب الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن، ينبغي التفاعل معها بشكل ايجابي، خاصة فيما يتعلق بتوسيع دائرة الرعاية الدولية لعملية السلام، وتحقيق التزامها المتوازن بمرجعياتها. حيث تنص الخطة على ما يلي: -

27- أولاً: الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام 2018، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن الدائمين والرباعية الدولية، على غرار مؤتمر باريس للسلام أو مشروع المؤتمر في موسكو كما دعا له قرار مجلس الأمن 1850، على أن يكون من مخرجات المؤتمر ما يلي:

أ) قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، والتوجه لمجلس الأمن لتحقيق ذلك؛ آخذين بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة 67/19 لسنة 2012، وتأمين الحماية الدولية لشعبنا.

(ب) تبادل الاعتراف بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل على حدود العام 1967.
 (ج) تشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو للسلام (القدس، والحدود، والأمن، والمستوطنات، واللاجئين، والمياه، والأسرى)؛ وذلك لإجراء مفاوضات ملتزمة بالشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه، ضمن فترة زمنية محددة، مع توفير الضمانات للتنفيذ.

28- ثانياً: خلال فترة المفاوضات، تتوقف جميع الأطراف عن اتخاذ الأعمال الأحادية الجانب، وبخاصة منها تلك التي تؤثر على نتائج الحل النهائي، حسب المادة (31) من اتفاق أوسلو للعام 1993، وعلى رأسها وقف النشاطات الاستيطانية في الأرض المحتلة منذ العام 1967، وبما فيها القدس الشرقية، وتجميد القرار الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ووقف نقل السفارة الأمريكية للقدس، التزاماً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة 476، 478، وكذلك عدم انضمام دولة فلسطين للمنظمات التي التزمت بعدم الانضمام بها سابقاً، وهي 22 منظمة دولية من أصل 500 منظمة ومعاهدة.

29- ثالثاً: يتم تطبيق مبادرة السلام العربية كما اعتمدت، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي هذا الإطار تكون الأسس المرجعية لأية مفاوضات قادمة وهي:

- الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يشمل قرارات مجلس الأمن 242، 338 وصولاً للقرار 2334، و"مبادرة السلام العربية، والاتفاقيات الموقعة.
- مبدأ "حل الدولتين" أي دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل على حدود الرابع من حزيران عام 1967؛ ورفض الحلول الجزئية، والدولة ذات الحدود المؤقتة.
- قبول تبادل طفيف للأرض بالقيمة والمثل بموافقة الطرفين.
- القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، وتكون مدينة مفتوحة أمام أتباع الديانات السماوية الثلاث.
- ضمان أمن الدولتين، دون المساس بسيادة واستقلال أي منهما، من خلال وجود طرف ثالث دولي.
- حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار 194، وفقاً لمبادرة السلام العربية واستمرار الالتزام الدولي بدعم وكالة الأونروا لحين حل قضية اللاجئين.

30- عقدت القيادة الفلسطينية المؤتمر الوطني الفلسطيني في دورته الـ 23 (دورة القدس وحماية الشرعية) حيث

- تم انتخاب المجلس المركزي الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وكان اهم مخرجاته :
- تكليف المجلس للجنة التنفيذية للمنظمة، بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 67. وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية، ووقف الاستيطان.
- رفض الحلول المرحلية والدولة ذات الحدود المؤقتة، ورفض إسقاط ملف القدس واللجائن والمستوطنات والحدود، وغيرها، تحت أي مسمى بما في ذلك ما يروج له مثل (صفقة القرن) وغيرها من الطروحات الهادفة لتغيير مرجعيات عملية السلام، والاتفاف على القانون الدولي والشرعية الدولية.
- انتهاء العمل بالفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات .
- وجوب تنفيذ قرار المجلس المركزي في دورتيه الأخيرتين بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله والتحرر من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها بروتوكول باريس الاقتصادي، بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية لمنتجات الاحتلال.

- الأولوية الملحة لإنجاز إنهاء الانقسام وعلى وحدة أرض فلسطين في غزة والضفة بما فيها القدس الشرقية فلا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة.

31- ودعا المجلس الوطني المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من انجاز استقلالها وممارسة سيادتها الكاملة على أرضها بما فيها القدس العاصمة على حدود الرابع من حزيران 1967.

32- من جهة اخرى تراجعت إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال- عن مسعاها في الترشح لعضوية مجلس الأمن، وهذا التراجع يعد انتصارا للمبادئ والقيم الإنسانية، واعمالا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. هذا الانسحاب يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك عدم أهلية اسرائيل- السلطة القائمة بالاحتلال- للتنافس على عضوية مجلس الأمن الذي يسعى إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. وقد نجحت الجهود الفلسطينية، بمساعدة الدول الصديقة وعلى رأسها الدول الأفريقية في إفشال أي مساندة حقيقية لهذا الترشح الباطل قانونيا واخلاقيا وإنسانيا من خلال فضح انتهاكات الاحتلال في الاراضي الفلسطينية، وعرض كافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي امتنعت اسرائيل عن قبولها وتنفيذها .

رابعا- الوضع الميداني :

33- لا تزال دولة فلسطين ترزح تحت نير احتلال استعماري بقوة السلاح قامت من خلاله إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مدى السنوات الخمسين الماضية بفرض سياساتٍ عنصريةٍ وتمييزيةٍ ضد المواطنين الفلسطينيين. وإن مواجهة هذا الواقع والممارسات العنصرية والتمييز واسع الانتشار يمثل أولوية لا يمكن تأجيلها، ولا يمكن أن يُطلب من أي شخص أن يتهاون مع العنصرية وما تولده من عنف وظلم. وهنا تقوم دولة فلسطين بالمواصلة في استخدام جميع الأدوات القانونية والدبلوماسية المتاحة لإنجاز حق شعبها في تقرير المصير والحرية وتوفير حياة كريمة خالية من القمع والعنصرية أسوةً بباقي شعوب العالم.

34- وعلى أساس مسؤولية والتزام القيادة الفلسطينية بحماية حقوق وحياة الشعب الفلسطيني من العنف والتمييز العنصري، تقدمت دولة فلسطين بتاريخ 23 نيسان/ابريل 2018، بصفتها دولة عضو في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، بشكوى ضد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، وذلك تماشياً مع واجبها بحماية مواطنيها من التمييز والممارسات والسياسات الأخرى التي تنتهك التزامات الدول الأعضاء في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

35- اذ تشهد الاوضاع على الارض تصعيدا، وهناك احتجاجات ومسيرات في كافة محافظات الوطن فلسطين منذ منتصف العام الماضي على اثر محاولة السلطات الاسرائيلية السيطرة على المسجد الاقصى من خلال نصب البوابات الالكترونية وكاميرات المراقبة، واجهتها قوات الاحتلال بحملات الاعتقال الجماعية والفردية التي طالت المنتفضين في شوارع القدس، تكثفت هذه الاحتجاجات نهاية العام الماضي في ديسمبر منذ اعلان الادارة الامريكية حول القدس، وخرجت المظاهرات المننده بهذا الاعلان في كافة المدن الفلسطينية، علاوة على المظاهرات والاحتجاجات في العواصم العربية والاسلامية .

36- ومنذ 30 مارس 2018 بمناسبة ذكرى يوم الارض، انطلقت مسيرات العودة الكبرى، مسيرات سلمية، في قطاع غزة، وتصدت قوات الاحتلال لهذه المسيرات في انطلاقها بقمع عنيف استخدمت فيه الرصاص الحي من قبل القناصة لاعداد المتظاهرين السلميين. حيث إقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تشديد تعليمات

إطلاق الرصاص الحي على أبناء الشعب الفلسطيني المشاركين في المسيرات السلمية، وتجديد أوامر الإعدام الميداني التي تبيح للقناصة والجنود المتواجدين على الحدود إستباحة الدم الفلسطيني وفقاً لتقديراتهم الميدانية. وتفاجر رئيس الوزراء الاسرائيلي وأركان ائتلافه بجنود الاحتلال وقناصته لما ارتكبه من مجزرة حقيقية يوم الجمعة الموافق ل 2018/03/30، التي راح ضحيتها 17 شهيداً وأكثر من 1500 جريح من المواطنين الفلسطينيين العزل الذين خرجوا في مظاهرات سلمية في قطاع غزة. وتوالت الاعدامات الميدانية واستهداف المتظاهرين بشكل يومي .

37- وفي يوم 2018/05/14 في الذكرى ال 70 للنكبة، خرجت مسيرات العودة الكبرى بمحاذاة الشريط الحدودي مع قطاع غزة، وتزامنت مع الاحتجاجات على نقل السفارة الامريكية الى مدينة القدس المحتلة في نفس اليوم، وهو توقيت مستفز لمشاعر العرب والفلسطينيين. وقامت سلطات الاحتلال بهجمة عسكرية ظالمة ضد السكان المدنيين المحتجين في قطاع غزة المحاصر، تسببت بمذبحة في صفوف المتظاهرين. وهو الامر الذي شكل انتهاك جسيم للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والأحكام ذات الصلة المتعلقة بحماية المدنيين في النزاع المسلح. سقط عن هذه الهجمة أكثر من ستين شهيدا و2500 جريحا، نسبة كبيرة منهم من الاطفال. 38- ان هذا القمع الاجرامي من قبل جيش الاحتلال بحق المتظاهرين الفلسطينيين العزل، الذين يدافعون عن أراضيهم ومنازلهم وحقوقهم، وفي ظل استخدام الإحتلال للقوة المميتة في مواجهة هذه التظاهرات السلمية، كأسلوب لردع وإخافة وإرهاب المواطنين لمنعهم من الخروج للدفاع عن حقوقهم وحياتهم. يعد تحدي صارح للقانون الدولي والمنظومية الحقوقية العالمية. ويرتقي الى جرائم الحرب التي تستوجب المسائلة والمحكمة لنظام الاحتلال. إذ استشهد من المتظاهرين السلميين منذ الاعلان الامريكي بشأن القدس في ديسمبر 2017 اكثر من 170 شهيد، اضافة لحوالي 7500 جريح. وعلى المجتمع الدولي عدم السماح بمثل هذه المذابح التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني دون عقاب وبتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. وهي مسألة ملحة وأساسية للمحافظة على القواعد والمعايير الدولية والمعايير الأخلاقية الدولية، وإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء ومنع انهيار الوضع من أجل إنقاذ ما تبقى من فرصة ضئيلة لتحقيق السلام عادل.

39- واصلت الحكومة الإسرائيلية فرض قيود صارمة وتمييزية على حقوق الفلسطينيين وتقييد حركة الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه، وتسهيل النقل غير القانوني للمواطنين الإسرائيليين إلى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وتواصل إسرائيل إغلاقها الفعلي على مدى عقد من الزمن لغزة، وتفرض قيود تحدّ من إمدادات الكهرباء والمياه، وتقيّد إمكانية الحصول على الرعاية الطبية والفرص التعليمية والاقتصادية، وتديم الفقر. اذ يعتمد حوالي 70 بالمئة من سكان غزة البالغ عددهم 1.9 مليون نسمة على المساعدات الإنسانية.

40- ان استمر إغلاق إسرائيل شبه الكامل لقطاع غزة، لا سيما القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع الصادرة اذ يقتصر السفر عبر معبر إيريز، وهو معبر الركاب الذي يربط غزة بكل من إسرائيل والضفة الغربية، على ما يسميه الجيش الإسرائيلي "حالات إنسانية استثنائية"، ما يعني في الغالب المرضى ومرافقيهم. كما اعاقت القيود الإسرائيلية المفروضة على تسليم مواد البناء إلى غزة ونقص التمويل لعمليات إعادة بناء 17,800 وحدة سكنية تضررت بشدة أو دمرت خلال العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة خلال 2014. وما زال نحو 29 ألف شخص فقدوا منازلهم مشردين بلا مأوى .

41- وفي الضفة الغربية فرضت إسرائيل قيودا مشددة على حركة الفلسطينيين من خلال نقاط التفتيش والجدار الفاصل والاعلاقات المستمرة للمناطق والطرق، ويتلقى الفلسطينيون سوء معاملة واذلال متعمد من قبل سلطات الاحتلال على المعابر ونقاط التفتيش، بهدف التضييق على ظروف حياتهم المعيشية. وبحجة عدم اقتراب الفلسطينيين من المستوطنات الاسرائيلية يجبرون على اللجوء إلى الطرق الالتفافية التي تستغرق وقتا طويلا. كما واصلت إسرائيل بناء الجدار الفاصل العنصري، الذي يقع 85 بالمئة منه داخل الضفة الغربية،

وليس على طول الخط الأخضر، الذي يفصل بين الإسرائيليين والأراضي الفلسطينية، مما يمنح الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية، ويعزل 11 ألف فلسطيني على الجانب الغربي من الجدار دون السماح لهم بالسفر إلى إسرائيل، حيث يتوجب عليهم عبور الحاجز للوصول إلى ممتلكاتهم الخاصة والحصول على الخدمات في الضفة الغربية.

42- احتجزت السلطات العسكرية الإسرائيلية المتظاهرين الفلسطينيين، بمن فيهم الذين دافعوا عن الاحتجاجات السلمية ضد المستوطنات الإسرائيلية ومسار الجدار الفاصل، والمسجد الأقصى والاعلان الأمريكي حول القدس. وتحاكم السلطات الإسرائيلية أغلبية الأطفال الفلسطينيين المحتجزين في الأراضي المحتلة في المحاكم العسكرية التي يبلغ معدل إدانتها 100 بالمئة تقريبا. اذ اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية الأطفال الفلسطينيين المشتبه بارتكابهم جرائم، تكون عادة إلقاء الحجارة، وغالبا ما استخدمت معهم القوة غير الضرورية، كما استجوبتهم دون حضور أحد أفراد أسرهم، وجعلتهم يوقعون اعترافات باللغة العبرية، لم يفهمها معظمهم.

43- تعد عمليات اعتقال المواطنين الفلسطينيين انتهاكا للضمانات القانونية المتعلقة بحظر الاحتجاز التعسفي، والتي كفلها القانون الدولي الانساني من خلال المواد (9) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948، والمادتين (9) و(10) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1967. إذ تحتجز سلطات الاحتلال الاسرائيلي الآن حوالي 7200 اسير فلسطيني، منهم سجناء من القاصرين، والشيوخ والمرضى والنساء ونواب ونقابيين وقيادات سياسية، ومجموعه كبيره منهم اعتقلوا بدون توجيه تهمة اليهم "ما يسمى بالاعتقال الاداري" ويبلغ عددهم 431 أسيرًا، وهذا الاعتقال الإداري اصبح يطال الأفكار من خلال توجيه تهم التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي للمواطنين. ومن بين هؤلاء الأسرى 304 طفلا و63 امرأة وفتاة، موزعون على 22 سجنا ومعقلا إسرائيليا، وقد سجلت جمعيات حقوق الإنسان استشهاد المئات منهم جراء التعذيب .

44- وتزداد أزمة الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال نتيجة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والخروق الجسيمة للقانون الانساني الدولي المرتكبة أثناء العمليات العسكرية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين، لازل المعتقلون يعانون من ظروف الاعتقال الصعبة التي تعتبر خرقا لابطسح حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعه لعام 1949 المتعلقة بالاسرى وحماية المدنيين في اوقات الحرب، وكذلك تتصاعد وتيرة الاحتجاز الاداري لفترات مطولة دون توجيه تهمة ودون محاكمة وفقا للأصول القانونية المضمونة دوليا، وتعرضهم للتعذيب والمضايقات وسوء المعاملة ومنع الزيارات الأسرية.

45- ويعاني الاسرى الفلسطينيين من غياب الرعاية الطبية المناسبة وشيوع الاهمال الطبي خاصة للمرضى منهم. إذ توفي الشهيد الاسير عزيز العويسات يوم 2015/05/20 في السجون الاسرائيلية بعد اصابته بجلطة قلبية قبل عشرة ايام من تاريخ وفاته. في مقابل ذلك يقوم السجناء بإضرابات عديدة عن الطعام إحتجاجا على إحتجازهم في ظروف قاسية من قبل قوات الاحتلال وبعض من السجناء فقدوا حياتهم أثناء هذه الاضرابات. كل هذا الإجراءات تتناقض والقانون الدولي والقانون الانساني خاصة قواعد اتفاقية جنيف الثالثة وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) وقواعد الامم المتحدة لمعاملة السجناء (قواعد بانكوك)، وإزاء هذه الاوضاع الكارثية، على المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته لوقف هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الاسرى الفلسطينيين والمطالبة بالإفراج عنهم وإخلاء سبيلهم.

خامسا - التوصيات:

46- دعم الشعب الفلسطيني في نضاله لنيل حريته وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران للعام 1967. تعيش جنبا إلى جنب مع دولة اسرائيل.

- 47- دعم الحل السلمي لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق الأمن والسلم الدائمين في المنطقة على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة في جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ووفقاً لمبادئ القانون الدولي والمبادرة العربية والمقررات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.
- 48- الدعوة إلى استئناف مفاوضات السلام بين الطرفين، تحت رعاية دولية متعددة الاطراف وفي إطار زمني محدد. وفق المرجعيات التي تحددها مقررات الشرعية الدولية، مع ضمان تنفيذ مخرجات التفاوض، بما يفضي الى تطبيق مبدأ حل الدولتين، واقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، دون انتقاص أو تجزئه أو تاجيل.
- 49- رفض كل الاجراءات الاحادية الخاصة بمدينة القدس المحتلة، واعتبار مدينة القدس محل تفاوض، واهم قضايا الحل النهائي وفق مرجعيات الشرعية الدولية. والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني باعتبار القدس الشرقية ضمن حدود 1967 العاصمة الابدية لدولة فلسطين. والعمل على ضمان احترام الوضع التاريخي الحالي في الأماكن المقدسة في القدس.
- 50- نطالب مجدداً اسرائيل بالحد من سياسة الامر الواقع المتمثلة في مواصلة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس من خلال السعي إلى تغيير التوازن الديمغرافي ومسح المعالم التاريخية الاسلامية والمسيحية للمدينة، كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتي كان آخرها قرار 2334 لعام 2016 ، بالإضافة إلى قواعد اتفاقية جنيف الرابعة.
- 51- مطالبة الدول الافريقية كافة بإنهاء كل أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانونية في أرض دولة فلسطين، واتخاذ جميع الإجراءات لوقف هذا التعامل وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، أسوة بما فعله المجتمع الدولي بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا سابقاً .
- 52- مناشدة دول الاتحاد الأفريقي التي اعترفت وتقيم علاقات مع دولة إسرائيل أن تعلن صراحة أن اعترافها تم على أساس حدود العام 1967 ،وتجديد إعرافها بدولة فلسطين على نفس الحدود، وذلك تأكيداً على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وبمقتضيات الحل السياسي القائم على هذه القرارات، بغاية تمكين تحقيق حل الدولتين.
- 53- رفض وادانة استهداف المواطنين الفلسطينيين بالرصاص الحي من قبل سلطات الاحتلال وتنفيذ الاعدام الميداني بحقهم، والذين يخرجون في مسيرات سلمية، غير مسلحة، مطالبين بحقوقهم وارضيتهم. وأعتبر ذلك جرائم حرب تستوجب المسائلة القانونية لاسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال.
- 54- ضرورة توفير الحماية الدولية لأرض وشعب دولة فلسطين، توطئة لإنهاء الاحتلال، وحفاظا على فرصة حل الدولتين. عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (605) لعام 1987 ، والقرارين (672) و (673) لعام 1990، والقرار (904) لعام 1994 ، التي استندت إلى موثيق جنيف الدولية، وأكدت على انطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 .
- 55- كما نطالب مجددا سلطات الاحتلال الاسرائيلي اطلاق الاسري والسجناء وعلي رأسهم الاطفال والنساء والمسنين والمرضى، وانهاء الممارسات القمعية الفردية والجماعية ضد الشعب الفلسطيني التي تزيد من معاناته وتغذي الكراهية بين السكان العرب والاسرائيلين.

مشروع إعلان بشأن الوضع في فلسطين والشرق الأوسط

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الحادية والثلاثون لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في نواكشوط/ موريتانيا، يوم 02 و03 تموز 2018 .
إذ نحيط علماً بالتقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين ونشير إلى جميع مقررات وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي حول الوضع في فلسطين من أجل تحقيق السلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

وإذ نؤكد من جديد دعمنا الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي تحت قيادة الرئيس محمود عباس لاستعادة حقوقه المشروعة في إقامة دولة فلسطين مستقلة تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وإذ نؤكد من جديد رغبتنا في إيجاد حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي وفق المبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تطبيقاً لمبدأ حل الدولتين، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين .

وإذ نجدد دعوتنا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، ونندعم كل المبادرات الهادفة لإيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وإجراء التفاوض من خلال آلية دولية متعددة الأطراف تشمل جميع قضايا الوضع الدائم حسب الإتفاقات الموقعة سلفاً مع الجانب الإسرائيلي (القدس، والحدود، والأمن، والمستوطنات، واللاجئين، والمياه، والأسرى)، مع ضمان الالتزام بالشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه، ضمن فترة زمنية محددة، وتوفير الضمانات للتنفيذ.

نؤكد ثبات موقفنا الداعم للقضية الفلسطينية واستمرار مساعي الاتحاد لتحقيق السلام الشامل والعدل للشعب الفلسطيني، ونأمل من جميع الدول الاعضاء كافة العمل على تحقيق هذا المسعى في علاقاتها الدولية. وأن أي تعاون لدول القارة مع دولة إسرائيل، ينبغي ان لا يكون داعم لكيان الاحتلال على حساب الدعم الإفريقي للقضية الفلسطينية .

نؤكد مجدداً بأن كل المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقدس الشرقية والجولان السوري هي باطلة وغير شرعية، وكما ندين سياسة مصادرة الأراضي وهدم المنازل، خاصة في مدينة القدس ومنطقة الاغوار، والتهجير القسري للمدنيين، وجميع تدابير العقاب الجماعي .

وإذ نشجب الممارسات الإسرائيلية ضد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين ونرفض الاعتقال الإداري، وندين الإجراءات التعسفية والعقوبات المفروضة على المعتقلين، خاصة الأطفال والنساء منهم، في السجون الإسرائيلية، والتي تحرمهم من الحد الأدنى للحقوق التي تضمنها القوانين والأعراف الدولية لحقوق الانسان بما في ذلك اتفاقية جنيف حول حقوق النساء والأطفال. لذلك فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية فوراً دون قيد أو شرط.

إذ ندين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والتصعيد والتوتر من قبل حكومة إسرائيل ومستوطناتها. وسياسة الإعدام الميداني التي يجري تنفيذها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضد المدنيين العزل، الذين يخرجون في مسيرات سلمية، والتي تشكل إنتهاكاً لاتفاقيات جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين خلال الحرب. وترتقي الى جرائم حرب تستوجب المحاكمة الدولية لمرتكبيها. وفي هذا الصدد نعلن تأيديننا للتوجه الفلسطيني في إتخاذ المقاومة السلمية الشعبية إستراتيجية لمقاومة الإحتلال، وصولاً الى تحقيق الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية.

نعلن بموجبه ما يلي:

1. نطلب من الدول الأعضاء بالاتحاد، وناشد دول العالم، العمل على حل النزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام. والتي تفضي الى اقامة دولتان، دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران للعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ودولة اسرائيل، تعيشان بسلام جنب الى جنب.
2. نطالب دول الاتحاد الافريقي التي اعترفت وتقيم علاقات مع دولة إسرائيل أن تعلن صراحة أن اعترافها تم على أساس حدود العام 1967. وبموجبه الامتناع عن اي إجراء من شأنه المساس بأسس الحل النهائي القائم على حل الدولتين، وخصوصاً نقل السفارات أو البعثات الدبلوماسية الممثلة لدى إسرائيل الى مدينة القدس، بإعتبارها أراضي فلسطينية محتلة. وامتناع الوفود الافريقية أثناء زيارتهم لاسرائيل عن زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية الا بالتنسيق مع دولة فلسطين.
3. نجدد الدعوة للدول الأعضاء الى الأخذ بعين الاعتبار في أي تعاون لها مع دولة إسرائيل، أن لا يكون هذا التعاون داعماً للإحتلال الإسرائيلي على حساب الدعم الافريقي المساند للقضية الفلسطينية. التزاماً بالقيم المثلى والأسس السامية القائم عليها الاتحاد الافريقي والتي في مقدمتها حق الشعوب في حرية تقرير مصيرها. ونتطلع الى الدول الاعضاء الالتزام بمقررات الإجماع الافريقي وسياسية الاتحاد فيما يخص القضية الفلسطينية، بما يخدم تحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الاوسط .
4. نناشد الدول الاعضاء الى مساندة دولة فلسطين في حقهم في الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ودعم جهود الفلسطينيين للانضمام إلى الوكالات الدولية والى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية .
5. نؤيد خطة السلام العادلة التي طرحها الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطابه امام مجلس الامن، مستنداً الى مقررات الشرعية الدولية، والاجماع الدولي في رؤيته لحل الصراع طبقاً لمبدأ حل الدولتين، ونعتبرها مبادرة لتجديد فرص تحقيق السلام بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني عن طريق المفاوضات. ونبغى على المجتمع الدولي إستغلالها. كما نساند الموقف الفلسطيني في رؤيته للحل النهائي للصراع على أساس مبدأ حل الدولتين، برفض الحلول المجترئة والمنقوصة والدولة المؤقتة، ورفض الإعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية.
6. نرفض وندين المستوطنات المقامة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الاراضي المحتلة عام 1967، والتي تستحوذ على نسبة كبيره من أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وندعو المجتمع الدولي وتحديدًا مجلس الامن الدولي لتفعيل تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر بتاريخ 2016/12/24، والعمل فوراً على إيقاف الهجمة الاستيطانية التي تنفذها الحكومة الاسرائيلية، في مدينة القدس وباقي الاراضي الفلسطينية، في محاولة لفرض سياسية الأمر الواقع، والتي من شأنها انهاء فرصة حل الدولتين.

7. نوكد مجدداً رفض القرار الرئيس الامريكى دونالد ترامب الصادر في 6 ديسمبر 2017 بشأن اعتبار القدس عاصمة اسرائيل ونقل مقر السفارة الامريكية اليها، ونعتبر هذا القرار عقبة كبيره امام تحقيق السلام، كون القدس هي أحد القضايا النهائية لحل الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، طبقا لمجريات المفاوضات القائمة بين الطرفين منذ 26 عاما .
8. نوكد أن القدس الشرقية ضمن حدود الرابع من حزيران 1967 هي عاصمة دولة فلسطين وفق قرارات الشرعية الدولية ومقررات الاتحاد الافريقي السابقة في هذا الشأن. ونرفض السياسية الاسرائيلية الهادفة الى تهويد مدينة القدس، ومواصلة السيطرة والضم غير القانوني للمدينة بشكل غير قانوني، والمساس بطابعها التاريخي والقانوني والديمغرافي. والاعتداء المتواصل على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ونؤكد مجددا على حرمة المقدسات المسيحية والإسلامية القائمة في مدينة القدس، وحرية ممارسة الشعائر الدينية للديانات السماوية فيها.
9. نطالب مجدداً الدول الأفريقية كافة بإنهاء كل أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانونية في أرض دولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية، تطبيقاً لأحكام الفقرة الخامسة من قرار مجلس الامن رقم 2334. واتخاذ جميع الإجراءات لوقف هذا التعامل، أسوة بما فعلته منظمة الوحدة الإفريقية بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا سابقا .
10. يعتبر الاتحاد الافريقي أن الممارسات والاجراءات الإسرائيلية بحق الاراضي والسكان على ارض دولة فلسطين المحتلة تشكل نظاماً عنصرياً، يستدعي من المجتمع الدولي التدخل الفوري لإنهاء هذه الوضعية التي تتنافى مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والتي تضع القيم الأخلاقية الدولية على المحك، والمتمثلة في:
- تقطيع أوصال الدولة الفلسطينية وتواصلها الجغرافي من خلال مصادرة الاراضي لصالح الاستيطان وتحويل المدن الفلسطينية الى معازل للسكان.
 - استكمال بناء جدار الفصل والضم وعزل كافة المدن الفلسطينية .
 - ربط المستوطنات المقامة بشبكة طرق خاصة بها، ومنع المواطنين الفلسطينيين من استخدامها.
 - التعنت بالطلب من الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الدولة الاسرائيلية.
 - التباين بتطبيق الانظمة والقوانين مابين المواطنين الاسرائيلين والفلسطينيين.
11. نرحب بقرار مجلس حقوق الانسان الصادر عن الدورة الاستثنائية المخصصة لمناقشة الأوضاع في فلسطين بتاريخ 2018/05/19. والقاضي بإيفاد لجنة دولية مستقلة للتحقيق على وجه السرعة في جميع الانتهاكات والتجاوزات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة المحتل .
12. نقرر تشكيل لجنة من الممثلين الدائمين للدول الأعضاء تتولى مراقبة تنفيذ مقررات وإعلانات الاتحاد الافريقي ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وتتابع حسن الالتزام بها من قبل الدول الاعضاء .
13. نرفض الحصار البري والبحري المفروض من قبل اسرائيل على قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني فيه ونطالب برفع جميع القيود المفروضة على قطاع غزة على الفور .
14. نكرر ضرورة توفير الحماية الدولية لأرض وشعب دولة فلسطين خاصة في هذه الظروف الحالية التي يتصاعد فيها العنف الممارس من قبل سلطات الاحتلال بحق المدنيين العزل، توطئة لإنهاء الاحتلال، وحفاظا على فرصة حل الدولتين. عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (605) لعام 1987 ، والقرارين

(672) و(673) لعام 1990 ، والقرار (904) لعام 1994 ، التي استندت إلى ميثاق جنيف الدولية، وأكدت على انطباقها على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 .
15. نكرر أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط يونيو 1967 ، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2018-06-29

Report on the Situation in Palestine and the Middle East

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8859>

Downloaded from African Union Common Repository